المتقدم عليه بمراتب اجيب بان الامكان صفة لماهية الممكن من حيث هي هي من غير اعتبار وجودها
وعدمها فلا يكون متاخرا عنها وجود الماهية في الوجود الخارجي بل عروضه للماهية من حيث هي هي
يتوقف على اعتبار وجود وعدم لا على اعتبار وجودها او عدمها ولا تتصور الاولوية
لاحد الطرفين لا تتصور اولوية احد طرفي الممكن بالنظر الى ذاته لانه لو تحقق اولوية احد الطرفين
لذاته فان لم يمكن طريان الطرف الاخر لزم ان يكون ذاتيا وان امكن لا لسبب يلزم ترجيح المرجوح بلا سبب
وهو محض عند العقل بالنسبة الى ترجيح احد المتساويين بلا مرجح او بسبب فانه لم يصر ذلك الطرف
اولى بما لم يكن السبب سببا وان صار يلزم مرجوحية الطرف الاولى لذاته فيكون كمرجوحية ما بالذات
بالغير وهو ممتنع فلا بد لاحد طرفيه من مرجح غير ذاته ولا يكفي العلة الخارجية ما لم يجب صدوره الممكن
من المرجح لانه لو لم يجب بقي على امكانه اذ لا وجه لامتناعه فلا يحيل العقل الطرف الاخر المقابل
له فيحتاج الى مرجح ولا يتسلسل المرجح فلا بد من ان ينتهي الى الوجوب فثبت انه لا يكفي العلة الخارجية
في تحقق ذلك الطرف بدون الوجوب وهذا هو الوجوب السابق على الوجود لانه وجب اولا ثم وجد
ثم اذا وجد الممكن يلحقه بسبب الوجود وجوب اخر لان كل ممكن موجود يجب وجوده بشرط كونه
موجودا ويسمى هذا الوجوب بالوجوب اللاحق لانه يلحقه بعد الوجود وهو الذي يسميه المنطقيون
الوجوب بشرط المحمول ولا تخلو قضية فعلية عن هذا الوجوب فان القضية الفعلية اذا كانت موجبة
يكون المحمول فيها ثابتا بالفعل فيلحقه وجوب الوجود واذا كانت سالبة يكون السلب فيها بالفعل
فيلحقه وجوب العدم وقد وقع في بعض النسخ قبل قوله ولا تتصور الاولوية قوله والحكم باحتياج
الممكن ضروري وهو زائد لان هذا الحكم مذكور في اخر هذا الفصل مما يتعلق به
والامكان لازم والا تجب الماهية او تمتنع ووجوب العقليات تقارنه جواز العدم وليس
بلازم ونسبة الوجوب الى الامكان نسبة التمام الى النقص الامكان لازم لماهية الممكن
لانه لو لم يكن لازما لجاز انفكاكه عنها فيكون ماهية الممكن واجبة او ممتنعة فيلزم انقلاب
الممكن الى الوجوب بالغير عند انتفاء العلة وكذا يجوز انتفاء الامتناع بالغير عند وجود العلة

ووجوب

ووجوب العقليات اعني الوجوب اللاحق تقارنه جواز العدم فلا ينافي الامكان وهو غير لازم لماهية
الممكن لانه ينفك عنها عند فرض عدم العلة ونسبة الوجوب بالغير الى الامكان نسبة التمام الى النقص فان
الوجوب بالغير اذا حصل وجد الماهية بالفعل بخلاف الامكان فانه ما لم يقارنه الوجوب يكون
موجودة بالقوة والاستعداد قابل الامكان اما ان يعتبر بالنسبة الى ذات الممكن
ويسمى الامكان الذاتي واما ان يعتبر بالنسبة الى قربه من الوقوع وبعده بحسب اجتماع كثرة شرائطه
وقلتها وبحسب ارتفاع كثرة موانعه وقلتها ويسمى الاستعداد وبعضهم يسميه بالامكان الوقوعي وهو
غير لازم للممكن فانه قد يوجد للمركبات كالاستعداد الانساني في مادة العلقة مثلا وقد يعدم فيها كانتفاء
استعداد الانسان عنها اذا فسدت صورة العلقة ولم يحصل فيها صورة المضغة بل تحللت اجزاؤها
وانفك بعضها عن البعض وهذا الامكان الاستعدادي غير الامكان الذاتي لان الامكان الذاتي
غير قابل الشدة والضعف بخلاف الامكان الاستعدادي فانه قابل لهما فان استعداد النطفة
للانسانية اضعف من استعداد العلقة لها واستعداد الانسان للكتابة اشد واقوى من استعداد
النطفة لها والوجود ان اخذ غير مسبوق بالغير او بالعدم فقديم والا فحادث اراد
ان يقسم الوجود باعتبار القدم والحدوث فقال الوجود ان كان غير مسبوق بغيره او بالعدم فهو قديم
وان كان مسبوقا بغيره او بالعدم فحادث والسبق ومقابله اما بالعلية او بالطبع او بالزمان
او بالرتبة الحسية او العقلية او بالشرف او بالذات والحصر استقرائي لما ذكر السبق في تعريف
القديم والحادث اشار الى اقسامه واقسام مقابله اي المعية والتاخر واقسام السبق خمسة على راي
الحكماء وستة على راي المتكلمين الاول السبق بالعلية وهو سبق المؤثر الموجب على معلوله كسبق حركة
الاصبع على حركة الخاتم الثاني السبق بالطبع وهو كون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء اخر ولا يكون
مؤثرا كسبق الواحد على الاثنين وهذان يشتركان في معنى واحد وهو السبق بالذات والمعنى
المشترك هو ان يكون الشيء محتاجا اليه في تحققه ولا يكون الاخر محتاجا اليه فالشيء المحتاج
اليه هو السابق بالذات ثم لا يخلو اما ان يكون المحتاج اليه مع ذلك هو الذي باستقلاله يعطي وجود المحتاج

Copyright © King Saud University